



وزارة التعليم العالي
والبحث العلمي

Ministry of Higher Education & Scientific Research



للعلوم الانسانية والتطبيقية

مجلة

السلام الجامعة

مجلة علمية ثقافية محكمة

تصدر عن كلية السلام الجامعة

الرقم الدولي للمجلة: (2522 - 3402)

ISSN- 2959-555X (Print) / ISSN- 2959-5541 (Electronic)

<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/74>

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق:

(2127) لسنة 2015 ميلادية

العدد التاسع عشر

نيسان 2025م

مجلة

المجلة
مجلة فصلية محكمة للعلوم الإنسانية
تصدرها كلية السلام الجامعة



وزارة التعليم العالي
والبحث العلمي

Ministry of Higher Education & Scientific Research



للعلوم الانسانية

مجلة

السلام الجامعة

مجلة فصلية محكمة للعلوم الإنسانية

تُصدرها كلية السلام الجامعة

العدد ١٩

الرقم الدولي للمجلة

ISSN (2522-3402)

<https://www.iasj.net/iasj/journal/378>



٢٠٢٥م

نيسان

١٤٤٦هـ

حقوق النشر محفوظة

- الحقوق محفوظة للمجلة.
- الحقوق محفوظة للباحث من تاريخ تسليم البحث إلا في حالة تنازله خطياً.

﴿ وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ،
وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عِلْمِ الْغَيْبِ
وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

[التوبة: ١٠٥]

- ١ - اسم المجلة: مجلة السلام الجامعة
- ٢ - اختصاص المجلة: العلوم الإنسانية والتطبيقية
- ٣ - جهة الاصدار: كلية السلام الجامعة
- ٤ - الموقع الالكتروني: www.alsalam.edu.iq
- ٥ - البريد الالكتروني: journal@alsalam.edu.iq

المراجعة اللغوية

أ.م.د. سعيد عبد الرضا خميس / اللغة العربية

أ. طارق العاني / اللغة الإنكليزية

الإشراف الطباعي والالكتروني:

أ.م.د. يوسف نوري حمه باقي

لغة النشر:

اللغة العربية، اللغة الإنكليزية

التحكيم العلمي:

البحوث التي تقبل للنشر في المجلة تعرض على أساتذة خبراء متخصصين تختارهم

هيئة تحرير المجلة

مجالات التوزيع

جمهورية العراق، والدول العربية والدول الأجنبية على سبيل التبادل الثقافي والعلمي

مصادر التمويل: ذاتية

رقم الإيداع في المكتبة الوطنية : (2127) لسنة 2015 ميلادية

الرقم الدولي للمجلة : (3402 - 2522) (ISSN).

رئيس التحرير

أ.د. عبد السلام بديوي يوسف الحديثي / عميد الكلية

نائب رئيس التحرير

أ.د. صبيح كرم زامل موسى الكناني / معاون العميد للشؤون العلمية

مدير التحرير

أ.م.د. أحمد عباس محمد /التخصص: فلسفة أصول الدين
قسم علوم القرآن والتربية الإسلامية كلية السلام الجامعة

هاتف مدير التحرير :

٠٧٧١٠٠٤٥٥٦٦

هيئة تحرير مجلة كلية السلام الجامعة

١. الأستاذ الدكتور عبد السلام بديوي يوسف الحديثي / Professor Dr. Abdul Salam Badiwi Yousef Al-Hadithi
لغة عربية — عميد كلية السلام الجامعة / رئيس التحرير
٢. الأستاذ الدكتور صبيح كرم زامل موسى الكناني / Professor Dr. Sabih Karam Zamil Musa Al-Kanani / إدارة
تربوية — معاون العميد للشؤون العلمية — كلية السلام الجامعة / نائب رئيس التحرير
٣. الأستاذ المساعد الدكتور أحمد عباس محمد / Assistant Professor Dr. Ahmed Abbas Mohamed
فلسفة أصول الدين — كلية السلام الجامعة / مدير التحرير
٤. الأستاذ الدكتور محسن عبد علي الفريجي / Professor Dr. Mohsen Abdel Ali Al-Farji
علوم جغرافية — وزارة التعليم العالي والبحث العلمي / العراق
٥. الأستاذ الدكتور كامل علي الوبة / Professor. Dr. Kamel Ali Al-Webba
علوم تاريخ — جامعة بنغازي / ليبيا
٦. الأستاذ الدكتور عبد الله بلحاج / Professor Dr. Abdullah Belhaj
لغة عربية — جامعة سوسة / تونس
٧. الأستاذ الدكتور حنان صبحي عبد الله / Professor Dr. Hanan Sobhi Abdullah
تخطيط استراتيجي — مركز البحوث / بريطانيا
٨. الأستاذ المساعد الدكتور يوسف نوري حمه باقي / Assistant Professor. Dr. Yousef Noori Hama Baqi
فلسفة في الشريعة الإسلامية — فقه مقارن، قسم الشريعة — كلية العلوم الإسلامية / جامعة بغداد
٩. الأستاذ الدكتور عبد الله هزاع علي الشافي / Professor. Dr. Abdullah Hazza Ali Al-Shafi'i
علم النفس الرياضي / كلية السلام الجامعة
١٠. الأستاذ الدكتور ماجد مطر عبد الكريم / Professor Dr. Majid Matar Abdel Karim
كلية السلام الجامعة
١١. الأستاذ الدكتور ردينة مطر عبد الكريم / Professor Dr. Rudina Matar Abdel Karim
كلية السلام الجامعة
١٢. الأستاذ المساعد الدكتور إبراهيم راشد الشمري / Assistant Professor Dr. Ibrahim Rashid Al-Shammari
إدارة أعمال تنمية بشرية / كلية السلام الجامعة
١٣. الأستاذ المساعد عنيد ثوان رستم / Assistant Professor. Anaid Thanwan Rustom
رئيس قسم المالية والمصرفية / كلية السلام الجامعة

كلمة العدد

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله الطاهرين وصحبه أجمعين، وبعد:

بين يديك عزيزي القاريء، العدد التاسع عشر من مجلة السلام الجامعة» التي نهضت كالعنقاء من بين الركام وليداً شرعياً جامعياً بين أخواتها المجالات العلمية التي تعتمد المستوعبات العلمية العالمية أحد أهم الجوانب في حساب المعدل التراكمي لتصنيف الجامعات والكليات في العالم يحمل العدد بين طياته بحوثاً ودراسات من نتاج أساتذة الكلية وعدد من الباحثين من خارجها، تخص موضوعات تتعلق بتخصصات الكلية العلمية والإنسانية وهي تعالج موضوعات حيوية تتعلق بحياة الفرد والمجتمع بشكل علمي منهجي، نرجو أن ينتفع منه المختصون والدارسون والمعنيون بالاختصاصات التي تهض بها كلية السلام الجامعة، وطلبة الدراسات العليا وغيرهم داخل العراق وخارجه ونرى من المناسب ونحن نصدر هذا العدد أن نقدم شكرنا وتقديرنا العالي إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي على الدعم الذي قدّمه للتعليم الجامعي الأهلي، ونشكر كذلك السادة الباحثين الذين أسهموا في هذا العدد، وندعو الباحثين والمختصين إلى رفد المجلة والإسهام في أعدادها القادمة... و من الله التوفيق والسداد وللعلم والعلماء الموفقية والازدهار، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أ.د. عبد السلام بديوي يوسف الحديثي

عميد الكلية

دليل المؤلفين

١. تنشر المجلة البحوث والدراسات التي تقع ضمن مجال تخصصها العلمي.
٢. أن يتسم البحث بالأصالة، والجدة، والقيمة العلمية، وسلامة اللغة، ودقة التوثيق.
٣. يمنح المؤلف الحقوق للمجلة بالنشر والتوزيع الورقي والإلكتروني، والخزن وإعادة استعمال البحث.
٤. أن يكون البحث مطبوعاً على الحاسوب بنظام (office word 2010) على قرص ليزري مدمج (CD) على شكل ملف واحد وتزوّد هيئة التحرير بثلاث نسخ ورقية، ويمكن إرسال البحوث عبر بريد المجلة الإلكتروني.
٥. أن لا يزيد عدد صفحات البحث عن (٢٥) خمس وعشرين صفحة من الحجم (A4).
٦. يُكتب في وسط الصفحة الأولى من البحث ما يأتي:
 - أ. عنوان البحث باللغة العربية.
 - ب. اسم المؤلف باللغة العربية ودرجته العلمية، وشهادته، وجهة انتسابه.
 - ت. بريد المؤلف الإلكتروني.
 - ث. الكلمات المفتاحية.
 - ج. ملخصان أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية، يوضعان في بدء البحث على أن لا يتجاوز الملخص الواحد (٢٥٠) كلمة.
٧. يكتب عنوان البحث في وسط الصفحة بحجم خط (١٦ . Bold)
٨. يكتب اسم المؤلف في وسط الصفحة بحجم خط (١٢ . Bold)

سياسة النشر

١. أن لا يكون البحث جزءاً من بحث سابق منشور، أو من رسالة جامعية قد نُوقِشت، ويقدم الباحث تعهداً بعدم نشر البحث أو عرضه للنشر في مجلة أخرى.
٢. يشترط لنشر الأبحاث المستقلة من الرسائل والأطاريح الجامعية موافقة خطية من الأستاذ المشرف وفقاً للأنموذج المعتمد في المجلة
٣. يُبلغ المؤلف بقرار صلاحية النشر أو عدمها في مدة لا تتجاوز شهراً واحداً من تاريخ وصوله إلى هيئة التحرير.
٤. يلتزم المؤلف بإجراء تعديلات المحكمين على بحثه وفقاً للتقارير المرسلة إليه، ومن ثم موافاة المجلة بنسخة معدلة في مدة أقصاها (١٥) خمسة عشر يوماً.
٥. لا يحق للمؤلف المطالبة بمتطلبات البحث كافة كافة بعد النشر.
٦. لا تُعاد البحوث إلى مؤلفيها سواء قبلت أم لم تُقبل.
٧. يخضع البحث للتقويم السري من خبيرين لبيان صلاحيته للنشر.
٨. يدفع المؤلف أجور النشر البالغة (١٢٥,٠٠٠) مائة وخمسة وعشرين ألف دينار عراقي (١٢٥) من داخل العراق، و (١٥٠) دولاراً من خارج العراق.
٩. يحصل المؤلف على نسخة من المجلة المنشور فيها بحثه.
١٠. تعبّر البحوث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها لا عن رأي المجلة.
١١. لا تلتزم المجلة بنشر البحوث التي تخل بشرط من الشروط.
١٢. تلتزم المجلة بفهرسة ورفع البحوث التي تُنشر في المجلة في موقع www.iasj.net المجلات الأكاديمية العلمية العراقية

دليل المقومين

١. يُرجى من المقوم قبل الشروع بالتقويم التثبت من كون البحث المرسل إليه يقع في حقل تخصصه العلمي لتتم عملية التقويم.
٢. لا تتجاوز مدة التقويم (١٠) أيام من تاريخ تسلّم البحث.
٣. تذكر المقوم إذا كان البحث أصيلاً ومهما لدرجة تلتزم المجلة بنشره.
٤. يذكر المقوم مدى توافق البحث مع سياسة المجلة وضوابط النشر فيها.
٥. يذكر المقوم إذا كانت فكرة البحث متناولة في دراسات سابقة، ويتم الإشارة إليها.
٦. يحدّد مدى مطابقة عنوان البحث لمحتواه.
٧. بيان مدى وضوح ملخص البحث.
٨. مدى إيضاح مقدمة البحث لفكرة البحث.
٩. بيان مدى عملية نتائج البحث التي توصل إليها الباحث.
١٠. تجري عملية التقويم بنحو سري.
١١. يُبلغ رئيس التحرير في حال رغب المقوم في مناقشة البحث مع مقوم آخر.
١٢. تُرسل ملاحظات المقوم إلى مدير التحرير، ولا تجري مناقشات ومخاطبات بين المقوم والمؤلف بشأن البحث خلال مدة تقويمه.
١٣. يبلغ المقوم رئيس التحرير في حال تبين للمقوم أن البحث مستل من دراسات سابقة، مع بيان تلك الدراسات.
١٤. يُحدد المقوم العلمي بشكل دقيق الفقرات التي تحتاج إلى تعديل من المؤلف.
١٥. تعتمد ملاحظات وتوصيات المقوم العلمي في قرار قبول النشر وعدمه.

تعهد نقل حقوق الطبع والتوزيع

إني الباحث
صاحب البحث الموسوم بـ)
.....
.....
.....
أتعهد بنقل حقوق الطبع والتوزيع والنشر إلى مجلة (السلام الجامعة) .

التوقيع:

التاريخ:

تعهد الملكية الفكرية

إني الباحث.....
صاحب البحث الموسوم ب).....
.....
.....
.....
.....

أتعهد بأن البحث قد أنجزته، ولم يُنشر في مجلة أخرى في داخل
العراق أو خارجه، وأرغب في نشره في مجلة (السلام الجامعة).

التوقيع:

التاريخ:

عناوين البحوث المقدمة لمجلة الكلية

ت	الباحث	عنوان البحث	رقم الصفحة
١.	أ.د. قصي سعيد أحمد الجبوري م.م. مُجَدِّ إِسْمَاعِيل حَسِين حِيَاد	تغريم فاقد الأهلية بين الشريعة والقانون العراقي	٢٥-١
٢.	أ.د. مُجَدِّ يَحْيَى سَالِم الْجُبُورِي	جوانب من الدَّرس الصَّوْتِي عِنْد مَكِّي الْقَيْسِي (ت ٤٣٧هـ)	٤٨-٢٦
٣.	أ.د. مَحْمُود بَنْدَر عَلِي الْعِيسَاوِي م.م. مَحْمَد أَحْمَد كِبَال الْعَانِي	إذا اجتمع المباشر والمتسبب أضيف الحكم إلى المباشر / نماذج تطبيقية	٦٨-٤٩
٤.	أ.م.د. أحمد عباس مُجَدِّ	سلامة العقيدة وأثرها في صلاح المجتمع	٨٨-٦٩
٥.	أ.م.د. رعد عبد الله فياض	مفهوم الإمامة في سورة البقرة في تفاسير السنة	١١٢-٨٩
٦.	أ.م.د. أنمار شاكر مجيد الشطري	القلق البيئي وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية لدى طلبة جامعة بغداد	١٣٣-١١٣
٧.	أ.م.د. إبراهيم عبد السلام ياسين	سُلْطَةُ الْعَقْلِ فِي تَفْسِيرِ النَّصِّ الْقُرْآنِيِّ	١٤٩-١٣٤
٨.	أ.م.د. حميد معروف حميد الأعظمي	مخالفات الحنبالية للحنفية في حد الردة	١٧٢-١٥٠
٩.	أ.م.د. حسين ناصر حسين م.د. علياء هاشم عبد الأمير	اعتماد القنوات التلفزيونية الفضائية على تصريحات المسؤولين كمصدر للأخبار وانعكاسه على أداء الوظيفة الإعلامية / قناة السومرية التلفزيونية الفضائية نموذجا	١٨٩-١٧٣
١٠.	أ.م.د. سهيل مُجَدِّ حَسِين	الدقائق البيانية والدلالة السياقية قراءة لبلاغة "تشابه المعنى" في نصوص (نهج البلاغة) حرف "الجيم" إنموذجا	٢٢٦-١٩٠
١١.	م.د. هيو طاهر عباس	رسم المصحف الشريف (مصحف الشيخ ملا زادة) للشيخ ملا حسن عبد الله الكردي / دراسة وتحقيق	٢٥١-٢٢٧
١٢.	م.د. حميد جفات ثويني	ذكر الخاص بعد العام في خطاب القرآن / دراسة في نصوص من القرآن	٢٦٤-٢٥٢
١٣.	د. مهند عبد الوهاب مرموص	العلاقة بين المحاصصة السياسية وظاهرة الفساد في العراق بعد العام ٢٠٠٣	٢٨٣-٢٦٥
١٤.	م.د. معاذ حمدي حسون	الفكر الأخلاقي عند الماوردي وكانت / دراسة فلسفية مقارنة	٢٩٩-٢٨٤
١٥.	م.د. أحمد شفيق عرميط الألوسي	خصائص النبي (صلى الله عليه وآله) في الدنيا والآخرة / دراسة عقدية	٣١٢-٣٠٠
١٦.	م.د. نافع حسين علي الدليمي	علم الفقه والكلام عند البصريين أيام العباسيين	٣٣٣-٣١٣
١٧.	د. معد صالح أحمد	المعجم الصوتي معجم الصوتيات للدكتور رشيد العبيدي إنموذجا / دراسة وصفية	٣٥٠-٣٣٤
١٨.	الدكتورة ظلال زين عليا لدكتور سمير شلال فرحان	ميزان المدفوعات في العراق للفترة من ٢٠٠٣ - ٢٠٢٣ مع التركيز على السياسة المالية والنقدية	٣٦٧-٣٥١

٣٨٥-٣٦٨	آيات البأس في القرآن الكريم / دراسة تحليلية	الدكتور علاء عبد الحميد	١٩.
٤٠٦-٣٨٦	أثر استراتيجية دائرة وجهات النظر في تحصيل مادة علم الاجتماع لدى طلاب الرابع الإعدادي	م.د. حردان عبد الغفور رشيد	٢٠.
٤٣١-٤٠٧	الانهاك الأكاديمي وعلاقته بالاعتدال المزاجي لدى طالبات المرحلة الإعدادية	م.د. ميادة جمعة حسن	٢١.
٤٥٤-٤٣٢	الغيرة ومثلاثتها في النص المسرحي العراقي المعاصر / نماذج مختارة	م.د. صلاح نعمه عبد العالي	٢٢.
٤٨٠-٤٥٥	التوافق المهني لدى المرشدين التربويين في محافظة واسط	م.د. نزار راهي خصاف	٢٣.
٤٩٤-٤٨١	استخدام جهاز مبتكر لقياس زمن السرعة الانتقالية لطلاب المرحلة الإعدادية	م.د. إبراهيم خليل إبراهيم	٢٤.
٥١٤-٤٩٥	العنصر الأخلاقي في حياة الأنبياء في القرآن الكريم	م.م. محمد هاشم جبار مهدي العوادي	٢٥.
٥٣٥-٥١٥	الاشكالات القانونية لفرض الضريبة الخضراء	م.م. حسين عواد محميد	٢٦.
٥٥٧-٥٣٦	الغزو الفكري وأثره على الأمة الإسلامية	م.م. مصطفى محمد صالح عطيه أ.د. محمد محمد صالح عطيه	٢٧.
٥٨٠-٥٥٨	السياسة الخارجية اليابانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بعد العام ٢٠٠٣	م.م. علي هادي عبد الله القره غولي	٢٨.
٦١٥-٥٨١	دور الحوكمة المؤسسية في تحقيق الإفصاح المالي	م.م. زينب عبد الواحد سلوم	٢٩.
٦٣٨-٦١٦	الانتخابات الرئاسية في ساحل العاج لعام ٢٠٢٠ وانعكاساتها المستقبلية	م.م. رعد خضير صليبي	٣٠.
٦٥٤-٦٣٩	أثر القواعد الفقهية في صياغة مواد الدستور العراقي ٢٠٠٥ م / الحقوق الاقتصادية انموذجاً	م.م. عالية حسين محمد أ.د. محمود بندر علي	٣١.
٦٧١-٦٥٥	عبد الغني جميل حياته وشعره	م.م. محمد أحمد حميد	٣٢.
٦٨٣-٦٧٢	Teaching Language through four strands: From Theory to Practice	م.م. سراب سوادي يوسف الأكرع Sarab S. Yousif AL-Akraa	٣٣.
٧٠٩-٦٨٤	المفهوم القانوني للإرهاب وتمييزه عن الكفاح المسلح في ضوء قواعد القانون الدولي	الباحثة: خديجة عبد الستار صادق سليمان	٣٤.
٧٢٦-٧١٠	المقصود بالمهني في عقود الإذعان / دراسة مقارنة	أ.د. علي مطشر عبد الصاحب سيف الدين مهدي كاظم	٣٥.
٧٥١-٧٢٧	تأثير الاقتصاد العالمي على استراتيجيات المالية المحلية	الباحث: فاضل صبري نعمه	٣٦.
٧٦٩-٧٥٢	المجتهد وشروطه عند الإمام الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) / دراسة أصولية	أ.د. لقاء عبد الحسين رستم الباحث: نصير سالم عباس	٣٧.
٧٨٥-٧٧٠	ترجيحات الإمام البرزلي في مسائل الطهارة الصلاة / دراسة فقهية مقارنة	الباحثة: علياء ثائر محمد أ.د. سامي جميل أرحم	٣٨.
٨٠٨-٥٨٦	التخصيص بالأدلة المتصلة وتطبيقاته في سورة الأنعام	الباحث: حسن عبد الرضا عسكر	٣٩.

٤٠.	أ.م.د. وسام غالي قاسم	المؤثرون الرقميون ودورهم في صناعة الرأي العام في مواقع التواصل الاجتماعي من وجهة نظر (النخبة الأكاديمية الإعلامية)	٨٠٩-٨٢٨
-----	-----------------------	--	---------



العلاقة بين المحاصصة السياسية وظاهرة الفساد في العراق بعد

العام ٢٠٠٣

**The Relationship between Political Quotas and the
Corruption Phenomenon in Iraq After 2003**

د. مهند عبد الوهاب مرموص

Dr. Muhannad Abdel Wahab Marmous.

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد

Mohanad.a@cis.uobaghdad.edu.iq

الملخص

تعد علاقة المحاصصة السياسية وظاهرة الفساد في العراق بعد عام ٢٠٠٣ علاقة ترتبط ارتباطاً حيث شهد العراق تشكيل حكومات تعتمد بشكل كبير على المحاصصة السياسية القائمة على أساس الديمقراطية التوافقية في توزيع المناصب الحكومية والموارد الوطنية، هذا النوع من التوزيع يفتح الباب لظهور الفساد والاستغلال، حيث يستغل الساسة المناصب القيادية لتحقيق مكاسب شخصية على حساب المصلحة العامة، المحاصصة السياسية تزيد من احتمالية وجود الفساد من خلال تشجيع توزيع غير فعال للموارد والثروات، وتقوي مواقف الساسة المتورطين في أعمال فاسدة، هناك دور كبير يلعبه نظام المحاصصة في تشديد الفجوة بين طبقات المجتمع وزيادة الشعور بعدم المساواة، مما يعزز من التوترات ويزيد من احتمالات ظهور الفساد، من أجل مواجهة هذه الظاهرة، يتطلب الأمر إصلاحات جذرية في نظام المحاصصة السياسية في العراق، وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، التي يجب أن يتم تحفيز الحكومة على تطبيق سياسات تعزز المساءلة وتقييد صلاحيات الساسة لمنع سوء الاستخدام، كما يجب تعزيز دور المؤسسات المدنية وتعزيز مشاركة المواطنين في الحياة السياسية لضمان مراقبة السلطة ومنع انتشار الفساد، باختصار، فإن الحل لمشكلة الفساد المرتبط بالمحاصصة السياسية في العراق يكمن في تحقيق إصلاحات شاملة تستهدف تعزيز الشفافية، وتحقيق المساءلة، وإعادة هيكلة نظام المحاصصة ليكون أكثر قائمة على المهارات والكفاءة بدلاً من الانتماء السياسي.

الكلمات المفتاحية: العراق، المحاصصة، السياسة العامة، الفساد، المالي الإداري.

Abstract

The relationship between political quotas and the phenomenon of corruption in Iraq after 2003 closely intertwined. Iraq has witnessed the formation of governments that heavily depend on political quotas, based on a consensual democracy that distributes government positions and national resources. This system of distribution opens the door for the emergence of corruption and exploitation, as politicians may exploit leadership positions to achieve personal gains at the expense of the public interest. Political quotas increase the likelihood of corruption by promoting an inefficient allocation of resources and wealth, and strengthening the positions of politicians involved in corrupt activities. The quota system plays a significant role in widening the gap between social classes and increasing the sense of inequality, which in turn heightens tensions and further exacerbates the likelihood of corruption. To address this phenomenon, radical reforms are required in Iraq's political quota system, with a focus on enhancing transparency and combating corruption. These reforms should encourage the government to adopt policies that promote accountability and limit the powers of

politicians to prevent abuse. Additionally, the role of civil institutions must strengthened, and citizen participation in political life must increase to ensure better oversight of power and prevent the spread of corruption. In short, the solution to the corruption problem linked to political quotas in Iraq lies in implementing comprehensive reforms that focus on enhancing transparency, ensuring accountability, and restructuring the quota system to prioritize skills and competence over political affiliation.

Keywords: Iraq, quotas, public policy, corruption, administrative finance.

المقدمة

تهدف المقدمة إلى إلقاء الضوء على العلاقة العقدية بين المحاصصة السياسية وظاهرة الفساد في العراق بعد العام ٢٠٠٣، حيث يعتبر العراق من الدول التي تعاني من ظاهرة الفساد بشكل واضح، ويُعزى هذا الأمر جزئياً إلى انتشار المحاصصة السياسية في التشكيلات الحكومية. المتعاقبة بعد العام ٢٠٠٣، شهد العراق تحولاً جذرياً في البيئة السياسية والاجتماعية ، وهذا التحول أدى إلى ظهور نماذج جديدة من المحاصصة السياسية، وهنا تبرز العلاقة الوثيقة بين المحاصصة السياسية وظاهرة الفساد، حيث يصبح استغلال المناصب القيادية والسياسية لأغراض شخصية هو احتمال يتزايد مع وجود نظام محاصصة قوي، يوجد في العراق تاريخ طويل من الصراعات السياسية والأزمات الاقتصادية، وهو ما يجعل ظاهرة الفساد تتفاقم تحت ستار المحاصصة السياسية، فالمحاصصة السياسية تقود إلى توزيع غير فعال للثروات والموارد في البلاد، مما يفتح الباب أمام الفساد والاستغلال.، لذا، تعد دراسة العلاقة بين المحاصصة السياسية وظاهرة الفساد في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ضرورة لفهم جذور المشكلة وتقديم الحلول المناسبة، يتطلب ذلك تحليلاً عميقاً للسياق السياسي والاقتصادي في العراق، بالإضافة إلى تحديد العوامل الدافعة والتأثيرية لكل من المحاصصة السياسية والفساد، باختصار فإن مقارنة هذه العلاقة تتطلب فهماً شاملاً للديناميات السياسية والاقتصادية في العراق، وقد تمهد الطريق لإيجاد الإصلاحات الضرورية التي تحد من انتشار الفساد وتشجع على تحقيق الشفافية والحكم الرشيد.

المحور الأول: الفساد: مفهومه، وأسبابه، ومظاهره

إن الفساد (Corruption) مصطلح يتضمن العديد من المعاني في طياته، والفساد موجود في كافة القطاعات الحكومية والخاصة منها فهو موجود في أي تنظيم يكون فيه للشخص قوة مسيطرة أو قوة احتكار على سلعة أو خدمة أو صاحب قرار وتكون هناك حرية في تحديد الأفراد الذين يستلمون الخدمة أو السلعة أو تمرير القرار لفئة دون الأخرى وقد يتضمن مصطلح الفساد الإداري محاور عديدة.

أولاً: مفهوم الفساد ومظاهره: إن الفساد الإداري ليست بمسألة رياضية أو معادلة يمكن احتسابها بالأرقام ليصل الشخص إلى فك رموزها وإعطاء النتيجة بأسلوب رياضي بحث بل هي مسألة تعود إلى ذات الشخص في مقاومتها (ضمن اطر البيت والحارة والدائرة والمجتمع ...). إن مسألة الالتزام بالتشريعات السماوية في منع مظاهر الفساد ومعاقبة المفسدين بالعقاب العاجل في الدنيا والأجل عند الحساب كقوله تعالى (إنما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الإبصار) . يعتبر عاملاً مهماً لدى الكثيرين ، والذي لن يجني منه المفسد إلا الخسران لذا لانجد إن من يمارسون مظاهر الفساد قد اندفعوا لها بسبب عاطفي أو هدى نفس قد يزول في لحظة، ولا شك إن المكاسب المادية والمعنوية التي يجنيها الشخص هي التي تدفعه لأرتكاب مثل هذه الأفعال والتي قد تأخذ احد أو أكثر من مظاهره الآتية:

١. الرشوة Bribery: تعني حصول الشخص على منفعة تكون مالية في الغالب لتمرير أو تنفيذ أعمال خلاف التشريع أو أصول المهنة.
٢. المحسوبية Nepotism: أي تمرير ما تريده التنظيمات (الأحزاب أو المناطق والأقاليم أو العوائل المتنفذة) من خلال نفوذهم دون استحقاقهم لها أصلاً.
٣. المحاباة Favoritism: المقصود بها تفضيل جهة على أخرى بغير وجه حق كما في منح المقاولات والعطاءات أو عقود الاستئجار والاستثمار.
٤. الوساطة: أي تدخل شخص ذا مركز (وظيفي أو تنظيم سياسي) لصالح من لا يستحق التعيين أو إحالة العقد أو إشغال المنصب أو ... الخ.
٥. الابتزاز والتزوير Black Mailing لغرض الحصول على المال من الأشخاص مستغلاً موقعه الوظيفي بتبديدات قانونية أو إدارية أو إخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين كما يحدث في دوائر الضريبة أو تزوير الشهادة الدراسية أو تزوير النقود.
٦. نهب المال العام Embezzlement والسوق السوداء والتهريب باستخدام الصلاحيات الممنوحة للشخص أو الاحتيال أو استغلال الموقع الوظيفي للتصرف بأموال الدولة بشكل سري من غير وجه حق أو تمرير السلع عبر منافذ السوق السوداء أو تهريب الثروة النفطية.
٧. فساد يتقاطع مع الأنظمة والقوانين المتعلقة بنظام العدالة وحقوق الملكية والتسهيلات المصرفية والائتمانات وكذلك التمويل الخارجي.
٨. الفساد في بيئة المجتمع / التلوث ودخان المصانع (وكانت للدول الصناعية الكبرى الأثر الأكبر في ظاهره الاحتباس الحراري) التي يمر بها العالم حالياً.
٩. التباطؤ في أنجاز المعاملات وخاصة المهمة والمستعجلة كمعاملات التقاعد والجنسية وجواز السفر ووثائق تأييد صحة صدور الشهادات أو الكتب الرسمية.

إما في العراق فقد بلغ الفساد الإداري والمالي خلال العامين السابقين مستوى قياسياً غير مسبوق، الأمر الذي جعل العراق يحتل المركز الثالث عالمياً في هرم الفساد الإداري والمالي^(١).

ثانياً: أسباب الفساد: تحول الفساد المالي والإداري في العراق من الأساليب العشوائية غير المنتظمة، إلى الأساليب العلمية الممنهجة المدروسة والمنظمة وغير المرتبكة، وإن هذه الحالة قد تعقد من طرائق اكتشاف الفساد وملاحقة مرتكبيها قانونياً، ومن ثم القضاء عليها، لكون الجماعات المنظمة للفساد يمكن أن تستفيد من الثغرات القانونية؛ لأنها اطلعت عليها، واكتشفت ثغراتها واستطاعت تجاوزها، فلا يمكن الاستهانة بقدرات الفاسدين وإمكانياتهم وقدرتهم على تضليل الجهات المعنية، لذا بات التعامل مع حالات الفساد من الأمور التي تتطلب حذراً وذكاء خاصاً لتتبع خطوات الفساد، لا يمكن أن نعزى أسباب الفساد إلى جانب واحد، فهناك أسباب ومسببات مباشرة، وأخرى غير مباشرة لتفشي الظاهرة، يمكن تحديد أسباب الفساد في العراق بما يأتي^(٢).

١. أسباب سياسية^(٣): تعد الأسباب السياسية من أهم أسباب وجود الفساد وديمومته وحماية رموزه، لأن العامل السياسي هو المسؤول عن عدم محاسبة الفاسدين، فضلاً عن دوره تشريع القوانين التي تعزز الفساد بشكل مباشر أو غير مباشر، وتتمثل الأسباب السياسية بما يأتي^(٤).

- أ - عدم تكافؤ الفرص، وانعدام المساواة والعدالة، وانتشار الطبقية والتوزيع غير العادل للثروات.
- ب - غياب القدوة النزيلة على صعيد القادة والحكام، وممثلي السلطة والمسؤولين.
- ج - تشريع القوانين التي تعزز الطبقية الاجتماعية بتكدس الثروات لدى طبقات معينة ومنها الرواتب والامتيازات الخيالية للمسؤولين.
- د - القوانين والتعليمات المعقدة التي تحتمل تفسيرات عديدة، وسرعة تبدلها في مدد قصيرة وغياب الشفافية والمحاسبة.
- ت - انعدام الرقابة والشفافية والمساءلة في التعامل مع هذه الظاهرة، وتوجيه بعضها باتجاهات دون أخرى.

(١) موقع انترنت <https://alummacenter.com/?p=2437>.

(٢) أحمد مصطفى صبيح، الرقابة المالية والإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري، دار الفكر للطباعة، سوريا، ٢٠١٦.

(٣) مدحت كاظم القريشي، الفساد الإداري والمالي في العراق، أسبابه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته، شبكة الاقتصاديين العراقيين، بغداد، ٢٠١٢، على الموقع: iraqieconomists.net/ar/2012/09

(٤) حسين عليوي ناصر، الفساد المالي والإداري في العراق، مركز الرافدين للحوار، ٢٠٢٣، ص ٢٤.

ث- ضعف دور الإعلام والصحافة في كشف الفاسدين، والضغط التي تمارس على تلك الجهات والقلق الناجم من عدم استقرار الأوضاع السياسية، والتخوف من المستقبل.

ح- انعدام الشفافية في مؤسسات القطاع العام ومفاصل القطاع الخاص، والعمل بسرية وحجب المعلومات والإحصائيات من الوصول إلى المواطنين، أو الإعلام، أو مؤسسات المجتمع المدني بغية تدقيقها.

خ - اختزال مفهوم النزاهة والإصلاح، والاستقامة لدى بعض الأحزاب والتيارات في الولاء للحزب، أو التيار عوضاً عن القيم المبدئية وقيم المجتمع.

ز- سهولة الالتحاق بالمناصب العليا ذات الصلة باتخاذ القرار، لاسيما لأقارب الوزراء وذوي المناصب العليا، أو ممن كانوا معارضين إبان حكم النظام السابق، وكأن هذا يعطيهم حصانة كاملة عن الفساد.

و- ساعدت إجراءات سلطة الاحتلال وسياستها في أن يتخذ الفساد مديات خطيرة؛ وذلك بحكم تدفق الأموال من دون إجراءات صرف في ضوء أصول قانونية، وعدم تفعيل نظام المراقبة والتدقيق المالي.

٢- أسباب اجتماعية: العامل الاجتماعي من العوامل المهمة التي أسهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في ديمومة الفساد وتغذية مصادره، وتتمثل بما يأتي^(١):

أ- المناطقية والعشائرية وغلبة المحسوبيات والمنسوبيات حيث يؤدي الإرث الاجتماعي والثقافي للمجتمع أحياناً دوراً في تكريس هذه المفاهيم، لذلك يجب ألا يعول على الجوانب الدينية أو الاجتماعية أو الأخلاقية في مكافحة الفساد، بل يجب أن تكون هناك قوانين صارمة تعني بمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة، حتى لو تعارض ذلك مع القيم السائدة في المجتمع.

ب- اختلال موازين توزيع الثروة على أفراد المجتمع، وغلبة الشعور بالغبين وضعف المواطنة لدى غالبية أفراد المجتمع مما يدفع ببعضهم إلى ابتداع وسائل التبرج والارتشاء، واختلاس الأموال العامة، كمحاولة فردية أو منظمة غير مشروعة؛ لإعادة التوازن المفقود، وقد أفادت معلومات من سجلات مجلس الوزراء لعام ٢٠١٩ بأن (١٥٢) شخصاً، يستلمون ستة رواتب، و(٤٦٣) شخصاً، يستلمون خمسة رواتب، و(٩٧٢) شخصاً، يستلمون أربعة رواتب، و(٦٤٠١٨) شخصاً، يستلمون ثلاثة رواتب، وأكثر من (٣٠٠) ألف شخص، يستلمون راتبين.

ج- انحلال البناء القيمي وضعف الضوابط الأخلاقية في مؤسسات الدولة والمجتمع بعامه، فضلاً عن ضعف روح المواطنة، الأمر الذي أدى إلى تغليب المصلحة الفردية على المصلحة العامة.

° - مدحت كاظم القرشي، المصدر نفسه.

د - الواقع الاجتماعي الصعب والمعقد الذي يعمل على توجيه الناس إلى الإفراط في الفردية، مع تنامي سطوة التأثير المادي على المجتمع.

ت- البعد التاريخي للفساد من الأمور التي ينبغي أن يقال: إن ظاهرة الفساد في العراق تعد جزءاً من الثقافة الاجتماعية الموروثة، وقد يبدو لأول وهلة أن ظاهرة الفساد في العراق، قد جاءت بعد عام ٢٠٠٣، ولكن مع ذلك يجب الاعتراف أن ظاهرة الفساد في العراق، لها موروث ثقافي واجتماعي موغل في القدم، لكن الوضع المعقد بعد عام ٢٠٠٣، كشف بجلاء عن الظاهرة لأسباب متعددة، أبرزها حرية الإعلام والوفرة المالية وانعدام المراقبة والسيولة النقدية، التي امتازت بها مرحلة مابعد عام ٢٠٠٣ من الناحية التاريخية فقد عززت الأنظمة الحاكمة السابقة مفهوم الفساد، وشجعت عليه بممارساتها وقراراتها، التي تقتصر إلى الدقة والموضوعية، ويتحمل نظام البعث مسؤولية كبيرة في هذا الجانب؛ لأنه أحدث شرخاً كبيراً في أخلاقية الفرد العراقي، فتحول من عنصر يفترض به أن يستأصل الفساد، إلى عنصر فعال في الإسهام فيه، لاسيما انه أدى دوراً جوهرياً في الأحداث التي عصفت بالعراق في تسعينيات القرن المنصرم، الذي شهد حصاراً اقتصادياً خانقاً، وهذا الحصار أسهم بشكل فعال في اتساع دائرة الفساد وتعدد منافذه، فضلاً عن ضرب المنظومة القيمية للمجتمع.

ث- الضعف الواضح في جوانب المواطنة وعدم وجود ارتباط حقيقي بالوطن، فضلاً عن وجود شرخ بين المواطن والحكومات، لذا فبعضهم يعد السرقة والاختلاس شيئاً من الغنيمة، وربما أوجد لنفسه عذراً شرعياً لذلك، وضعف المواطنة ليس وليد المرحلة لكنه بات ظاهرة في ظل الوضع الحالي، لاسيما بعد أن لاحظ المواطن أن كثيراً من أصحاب السلطة والنفوذ يبحثون عن مصالحهم الشخصية، لكن الهوية الوطنية في العراق، عرضت لها انتكاسات كبيرة فَصَّغَتْ الشعور بالمواطنة، لأن المواطن وجد نفسه بعيداً عن المشاركة الفعالة وأن قاعدة المساواة والعدالة في الحقوق والواجبات عرض لها شرخ كبير، فضلاً عن المصالح السياسية والتدخلات الخارجية وغياب ثقافة المواطنة

ح - اختزال مفهوم النزاهة لدى بعضهم، واقتصاره على العبادات والالتزامات الدينية التي يقوم بها الشخص، وهذا أبعد ما يكون عن مفهوم النزاهة، فالارتباط الديني علاقة شخصية عبادية، تهم الفرد لا علاقة للمجتمع بها.

ج- الجهل والامية والبطالة، التي تزخر بها شرائح واسعة من المجتمع، والتي تشكل عاملاً حاسماً في تفشي ظاهرة الفساد، ذلك أن قلة الوعي ظلت ملازمة للرشوة، كما أن ضعف الأجور والرواتب للطبقة العاملة، تتناسب طردياً مع ازدياد ظاهرة الفساد.

٣- اسباب اقتصادية:

أ- الوفرة المالية والسيولة النقدية التي امتازت بها مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣، والناجمة عن ارتفاع أسعار النفط والمساعدات الدولية والمعروف بأن الوفرة المالية في ظل المحاصصة السياسية وعدم المحاسبة، تعد العامل الأهم عوامل الفساد المالي الإدارية.

ب - الرواتب غير المجزية لموظفي القطاع العام وأجهزة الدولة التي تجعلهم يبحثون عن مصادر أخرى، وانعدام العدالة الاجتماعية وظهور الطبقة التي جعلت المواطن ناقماً على السلطة، التي تنادي بالعدالة لفظاً وتخرقها بالفعل والعمل.

ج- المزايا الكبيرة الممنوحة لكبار المسؤولين، الأمر الذي ولد طبقة اقتصادية واجتماعية وهذا العامل يتضح جلياً في المرتبات الضخمة لمسؤولي الحكومات العراقية المتعاقبة وللأسف تم تشريع تلك المبالغ في ظروف غامضة وبعيداً عن رقابة الشعب، وأغلبها شرع في ظل نظام المحاصصة المقيتة.

د- ازدياد العائدات المالية وارتفاع التخصيصات المالية للوزارات والدوائر والمؤسسات، ومن ثم التهافت على صرف الموازنات، مع عدم وجود حاجة حقيقية للصرف، والقاعدة العامة أنه كلما ازدادت التخصيصات المالية بغيث التخطيط والمتابعة، ازدادت احتمالية الفساد وإهدار المال العام.

ت- غياب الفاعلية الاقتصادية، إن أغلب العمليات الاقتصادية في العراق، عبارة عن صفقات تجارية مشبهوه أو ناتجة عن عمليات سمسرة، حيث يحتل الفساد المالي والإداري حيزاً واسعاً فيها، وهذا ما ينعكس بصورة أخرى على بيئة الاقتصاد الوطني، إذ ستؤثر هذه العمليات على مدى سير عملية تنفيذ المشاريع، ومن ثم على عملية الإنتاج.

٤ - أسباب إدارية وتنظيمية:

- ١ - الإجراءات البيروقراطية المعقدة، وغموض التشريعات وتعددتها، أو عدم العمل بها.
- ٢ - عدم كفاءة بعض القيادات الإدارية وكبار المسؤولين من وزراء ووكلاء ومدراء عامين؛ لأن اختيارهم تمت على أساس التزكية أو الولاء للحزب أو الكتلة أو الطائفة، أو على أساس القرابة والصداقة والمحسوبية، من دون مراعاة لمبدأ التقويم العلمي المبني على الكفاءة والخبرة والنزاهة.
- ٣ - غياب المساءلة بمعظم صورها وهي أما غياب قانوني، أي أن المنظومة القانونية لا تتضمن تنظيمياً لآليات المساءلة، فلا وجود لرقابة دستورية أو مساءلة برلمانية.

٤ - عدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وعدم الاعتماد على الكفاءات الجيدة في أغلب الجوانب الإدارية، وتؤدي الحزبية والمحسوبية والمنسوبية دوراً كبيراً مؤثراً وأساسياً في هذا الاتجاه.

المحور الثاني: العلاقة بين المحاصصة السياسية والفساد في العراق

بالرغم من أن المنطق الذي يحكم العملية السياسية برمتها، من حيث الشكل والإطار القانوني، يبدو متسقاً مع المعايير الديمقراطية الأساسية، لكن تفتقد هذه العملية، في جوهرها، إلى المحتوى الديمقراطي. فعلى سبيل المثال، شكّلت الحكومات استناداً إلى معايير المحاصصة السياسية، وهذا يعطل مبدأً أساسياً من مبادئ ممارسة السلطة ديمقراطياً، وهو مبدأ (المعارضة)، الذي يقتضي المحاسبة، والمراقبة، والمساءلة. وفي ظل اعتماد مبدأ (الأغلبية العددية)، وليس (الديمقراطية التوافقية)، بذلك أُفرغت العملية الديمقراطية من محتواها .

أما المحاصصة السياسية فإنها تنشأ عندما لا تكون هناك أغلبية برلمانية تتمكن من تشكيل حكومة. فتثار المحاصصة السياسية باقتسام المناصب السياسية قسمة الغرءاء، فكلّ تكون حصته موازية لنسبته البرلمانية .ويقصد بالمناصب السياسية هي الوزراء صعوداً ، وهذا جائز لا غبار عليه طالما انه لا يؤثر في أداء الدولة المهني وخاصة في حالة وحدة مسار الأطراف السياسية (أي وجود برنامج سياسي متفق عليه بين الأطراف السياسية في البرلمان) وعدم انجراره وراء تجاذبات مصالحه^(١).

أولاً: تحليل لآليات ومظاهر المحاصصة السياسية بعد عام ٢٠٠٣.

تصل النخب السياسية في أي بلد من العالم عن طريقين، الأول سلمي بفعل صناديق الاقتراع، والثاني عنيف بفعل الاستخدام المباشر للقوة العسكرية أو التهديد، وعندما تصل هذه النخبة فأنها تمر بحالة من عدم الاستقرار المؤقت بالأخص في حالة التغيير العنيف مثل الثورة والانقلاب أو ما يسمى بالتطهير وحركات التصحيح، لكنها بعد فترة تستقر حتى ولو بشكل نسبي وتبدأ بحكم البلاد عن طريق برنامجها الحزبي أو النخبوي، حتى لو كانت القوة هي الاداة الوحيدة التي تستخدم في ذلك، والامثلة كثيرة على دول حكمت من قبل النخب العسكرية واستقرت نسبياً وانتقلت من حال لأخر^(٢).

انبثقت المحاصصة السياسية في العراق من رحم الديمقراطية التوافقية، وعلى هذا الاساس لايمكن لنا أن نفهم المحاصصة ما لم نفهم ماذا تعني الديمقراطية التوافقية، إذ تعني الاخيرة، إن مقاعد البرلمان واعضاء الحكومة ينبغي ان تنقسم على مكونات الشعب الذي جرت فيه انتخابات، بغض النظر عن نتائج الانتخابات، مع مراعات نسبة الاصوات .اي هي ديمقراطية لانها تؤمن بالانتقال السلمي للسلطة السياسية عبر صناديق الاقتراع، وهي ليست ديمقراطية لانها

(١) ينظر: التقرير الوطني لحال التنمية الوطنية ٢٠٠٨ ، ص ٩٢

(٢) للمزيد من المعلومات عن النخب السياسية ودورانها، ينظر : ابراهيم ابراش، علم الاجتماع السياسي، رام الله:

منشورات اي كتاب، ٢٠١٣ ص.٣

تسمح للبعض من الشخصيات من الوصول الى السلطة السياسية على اعتبار انهم يمثلون احد المكونات المجتمعية^(١).

ثانيًا: تأثير المحاصصة السياسية على ظاهرة الفساد في العراق:

يرتبط وجود الفساد المالي والإداري في العراق وديمومته بالوضع السياسي الراهن وتربط منظوماته، وعلى الرغم من اختلاف المكونات المكونة لهذا النظام فإن أي جزء لا يعمل على الإيقاع بالأجزاء الأخر، كونه يدرك حقيقة سقوط الكل إذا وقع جزء من المنظومة الكلية. ولعل أهم أساس يقوم عليه الفساد في الواقع العراقي هو نظام المحاصصة السياسية، وتوزيع المناصب في ضوء هذا المبدأ، فأضحى العراق ممثلاً للمركز (١٢٩) في الدول الأنظف في سلم الفساد في تقرير لمنظمة الشفافية العالمية)، أو كما جاء في تقرير مستقل آخر، بوصفه ثالث بلد بعد الصومال وميانمار)، من بين (١٨٠) بلداً في الفساد، وقد ولد عن هذا النوع من الفساد أشكالاً من الفساد الاقتصادي والاجتماعي، يمكن إدراج بعضها^(٢):

١- الصراع على المناصب العليا في الدولة الفساد المالي والإداري في العراق وهو مظهر الفساد الأخطر، ويشمل استحواذ أفراد وأحزاب وكيانات ومنظمات على المناصب القيادية التنفيذية العليا في الدولة، ومناصب لمدراء عامين ودرجات خاصة، وهذه الجهات تكون مسيطرة على اتخاذ قرارات سياسية أو اقتصادية أو استثمارية أو تجارية أو مالية، واستغلالها لمصالح ذاتية وحزبية وفئوية، وبطبيعة الحال، لا يترك هذا النمط من الفساد أية آثار أو وثائق أو أدلة، لذلك فتوثيقه غير ممكن، لكن ما يُعلن من السياسيين أنفسهم، يؤكد تحول عمليات بيع المناصب إلى ظاهرة شائعة، وما نراه من تأخر تشكيل الحقائق الوزارية أو الفراغ الحاصل في بعض الوزارات، يعد دليلاً قاطعاً على الصراعات الحزبية على الاستحواذ على تلك الوزارات.

٢- فساد الوظائف الوهمية ويقصد به فساد التعيينات في وظائف وهمية لا وجود لها (فضائية)، إذ تذهب المرتبات والأجور المخصصة لهؤلاء إلى القائمين على الوزارات، أو جهات معينة ذات صلاحيات متنفذة وهذا النوع لا نجد له مثيلاً في دول العالم الآخر، فالسيطرة على هذا النوع من الفساد، يعد أمراً سهلاً في ضوء التقنيات الحاسوبية الحديثة.

ويشمل هذا النوع من الفساد صفوف الجيش، وقد أعلن رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي في مستهل ولايته، بأن هناك أكثر من (٥٠) ألف جندي وهمي (فضائي)، كان ضباط متنفذون يستولون على مرتباتهم، وقد جرى الكشف عن هذا العدد بوصفه مجرد دفعة أولى الإحصاء

(٨) جابر حبيب جابر، عرقنة الديمقراطية التوافقية، جريدة الشرق الأوسط، العدد (١١١٦٣)، في ٢١ تموز ٢٠٠٩.

(٩) همام الشماع، العراق وظاهرة الفساد الإداري والاقتصادي، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٩.

سريع، لكن لم يجر بعد ذلك الكشف عن أية أرقام أو تحقيقات أخرى. وتضم قوائم الجنود الوهميين جنوداً يتمتعون بإجازات مفتوحة، ويتم دفع مرتباتهم الشهرية إلى قادتهم العسكريين مع ضمان استمرارهم بالخدمة، أو جنوداً قتلوا في المعارك. ولم تحذف أسماؤهم من قوائم الرواتب الشهرية، أو جنوداً تسربوا من الخدمة، ولم يتم إنهاء علاقتهم بالعمل.

٣- **صفقات العمولات:** تعطيل الصناعة الوطنية والإصرار على استيراد كل شيء من الخارج يعد واحداً من مؤشراتهما، بل ذهب الأمر إلى توزيع موظفي المصانع والمؤسسات الإنتاجية على القطاعات الآخر، ففي هذه الأخيرة لا يوجد هامش من العمولة للطرف المشتري، في حين أن أي شراء من الخارج سيكون مفتوحاً لإضافة هامش من العمولة، الأمر الأخطر من ذلك أن اشتراط الحصول على عمولة من الفاسدين، أدى إلى تلكؤ المئات من المشروعات الخدمية والإنتاجية والتي كان نتيجتها هدر المليارات من الدولارات، وفي مجالات المقاولات، فإن استيفاء عمولة يجعل الإحالة تتم بسعر مرتفع جداً، إذ يكون هامش ربح المقاول عالياً جداً، الأمر الذي يشجع المقاولين والمتعهدين على بيع المقولة، أو عقد التجهيز إلى مقاول، أو متعهد ثانوي ومنه لثالث وربما رابع، حتى تصل إلى مقاولين أو متعهدين يعجزون عن التنفيذ، وهنا لا تستطيع الجهة الحكومية ملاحقة المقاول الأخير، كونه لم يوقع عقد الإحالة مع الجهة التي أحالت العقد، وهذا ما يفسر أن عدد المشاريع المملوكة بالبصرة لوحدها بلغ (٢٣٣) مشروعاً، منها مشاريع الماء في المحافظة التي تقدر قيمته بنحو (٦٠٠) مليون دولار.

٤- تقاسم إيرادات الجمارك والضرائب المباشرة يقف الفساد حجر عثرة أمام استفادة الدولة من الإيرادات المالية المتحققة من تطبيق قانون التعريفية الجمركية، الذي اضطرت الحكومة إلى تنفيذه، بهدف تقليل نسبة العجز المالي في الموازنة العامة، إذ أعلنت هيئة الجمارك العامة، حصولها على (٤٠٠) مليار دينار (٣٠٦.٥ ملايين دولار) في ستة أشهر من العام ٢٠١٦، هذا المبلغ الضئيل بالمقارنة مع ما يجب أن تكون عليه الحال، يُؤشر لحجم الفساد في الجهاز الضريبي العراقي، فنسبة الضريبة الجمركية لا تقل عن ١٠%، وقبالة هذه النسبة بلغت استيرادات القطاع الخاص في ضوء مبيعات البنك المركزي العراقي من الحوالات الخارجية والاعتمادات ما لا يقل عن (٣٠) مليار دولار في العام ٢٠١٦، الأمر الذي يستوجب أن تصل قيمة الإيرادات الجمركية إلى (١.٥) مليار دولار في ستة الأشهر الأولى من العام، في حين أنها لم تتجاوز مبلغ (٣٠٦) مليون دولار، وهذا يعني أن حجم الفساد في الجمارك، وحدها يتجاوز المليارين ونصف المليار سنوياً. عن فساد المو- بيع العملات الأجنبية وشرائها اعتمد هذا النوع على فساد أجهزة حكومية متعددة، وقبل أن يباشر البنك المركزي إجراءاته الجديدة في بيع العملة الأجنبية للمصارف، كانت إجراءاته التي يتخذها للحيلولة من دون غسيل الأموال وتهريبها بحد

ذاتها سبباً يجعل سعر بيع الدولار للمصارف أقل كثيراً من سعره في السوق الموازي، الأمر الذي أدى إلى مضاربة قوية على شراء العملة وبيعها، وحرمان المستوردين من الانتفاع بسعر الدولار المنخفض في البنك، فشرط الحصول على التصريح الجمركي، كان يتم اختراقه بتصاريح مزورة تصدر عن الجمارك، أما شرط تصديق الفاتورة وشرط شهادة المنشأ، فكانت تتم بدفع رشاً لبعض الموظفين في القنصليات العراقية في الخارج، كما أن هناك من قام بتأسيس مصارف كارتونية، ليس لها وجود حقيقي؛ للحصول على حصة من العملة الأجنبية التي كانت تباع للمصارف. بوابة الفصل السياسي تعد بوابة الفصل السياسي من أوسع أبواب الفساد والافتراءات، فهناك من فصلوا من الوظيفة، أو اضطروا لتركها بسبب الاضطهاد السياسي والعنصري والمذهبي، الذي مارسه النظام السابق ضدهم، وهناك السجناء السياسيين والشهداء الذين استشهدوا في سجون النظام السابق، وهم محل تقديس وتكريم وتبجيل، لكن الملاحظ بأن الأعداد الذين التحقوا بهذا الركب فاق كل التصورات بل حولت العراق إلى مفصولين ومعارضين وسجناء وشهداء سياسيين، وهذا يضر بمكانة الشهداء والسجناء السياسيين، قبل أن يكون بوابة للفساد المالي والإداري، وباباً لتبذير الأموال والسحت الحرام

المحور الثالث: عوامل تعزيز الفساد في ظل المحاصصة السياسية.

- استعراض للعوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تسهم في تعزيز الفساد.

١- التأثيرات الاجتماعية:

أ- انهيار اخلاقيات الوظيفة العامة: إن المحسوبية أو المحاباة الناجمة عن إستغلال العلاقات القربائية وصلات المعرفة تفعل على نمو آليات الفساد حينما يتفاهم ذلك الإستغلال ، لذلك نرى هذه الآلية الخاطئة تضرب مفاصل مهمة في الجهاز الاداري الحكومي ، مما يؤدي إلى إضعاف هيبة الدولة والحكومة وأجهزتها أمام المجتمع وثقة الناس بها نتيجة لتراكم العناصر غير المؤهلة فيها أو ادارتها لها. كما ن المحسوبية أو المحاباة تقلل من فرص العدالة والمساواة فتغير المعايير تؤدي على سبيل المثال إلى خضوع الترقيات العلمية والوظيفية أمام آلية المحاباة إلى تحول الفساد إلى عامل طرد للكفاءات والمؤهلات العلمية ، وبذلك تهدر الطاقات التي الأحضان المحلية إ عن فرص يفترض الإستفادة منها على الصعيد المحلي^(١).

ب سيادة القيم الدخيلة على المجتمع: إن الآليات المغايرة أدت إلى سيادة قيم جديدة دخيلة على المجتمعات التي انتشرت فيها، فأصابها الخلل حيث أصبح بالتدرج منظومة القيم السائدة أو خرافات العمل وبدأت (الرشوة والعمولة والسمسرة) تأخذ شكلاً، عبارة عن نظام جديد للحوافز

(١٠) يعقوب قبانجي، العوامل والآثار في البنية الاجتماعية ونسق القيم ، نشر في كتاب الفساد والحكم الصالح

في البلاد العربية ، مصدر سابق ، ص . ٢٦٥

في المعاملات اليومية فتأثرت بذلك أخلاقيات وقيم المجتمع . لذلك برزت مسميات جديدة تسوغ الحالة الفاسدة وخرج من يروج لها ويدافع عنها ، بحيث أصبحت النظرة للفساد على أنه ا حد مقومات تنمية المجتمعات وظهرت لدينا مفردة تسمى (الفساد المنتج)^(١).

ج اشاعة ثقافة الفساد : إن المساهمة الواسعة للفساد والقبول الشائع له يعمل على ظهور صورة عامة عن النجاح والقيم الاستهلاكية وعدم إحترام القوانين والمؤسسات فتشكل بمجموعها أقنية التداول الرمزي لعلاقات السلطة والسيطرة السياسية والإقتصادية والإجتماعية . وفي ظل نظام العلاقات الرمزية هذا لا يحتل من يمارس الفساد وينتج مثل هذه الصور والقيم والسلوكيات الموقع نفسه الذي يشغله من يتلقاها ويتفاعل معها حسب إستعداداته . فالثروة المتأتية من ممارسة الفساد لا تتم من دون إحتلال موقع ما في شبكة العلاقات المسيطرة او في شبكة الخدمات العمومية وهكذا ينتج التفاوت الرمزي^(٢).

د - اضعاف اخلاقيات العمل في المجتمع: في ظل الفعالية المتعاضمة لعلاقات السوق وفي سياق مفاعيل الإنفتاح على تدفق السلع والصور والنماذج السلوكية المندرجة تحت إسم (العولمة) وفي ظل إعادة تشكيل منظومة القيم وإعادة ترتيبها يساهم الفساد في تسريع عملية الانتقال من قيم الجماعة المتماسكة إلى قيم الأفراد الباحثين عن النجاح الفردي و إن إ ستظلوا بخيمة الجماعة، فتصبح قيم الثراء وخاصة السريع وغير المشروع لها الأولوية في سلم القيم ، مما يضعف من أخلاقيات العمل في المجتمع . وتسرع ممارسات الفساد الشبكية ما بدأته سيورة تدمير العمل المنتج في إطاره التقليدي (الزراعي، الحرفي، المنزلي) لتستكملة الرأسمالية من خلال الإندماج في الإقتصاد العالمي لتتعزيز بذلك علاقة التابع بالمتبوع^(٣).

٢- التأثيرات الاقتصادية:

أ- تخفيض معدلات الاستثمار: تشير الكثير من الدراسات النظرية والتطبيقية إلى إن للفساد الإداري والمالي تأثيرات سلبية على النمو الإقتصادي من خلال خفضه لمعدلات الإستثمار الأجنبي والمحلي على حد سواء، فالمستثمر يتجنب البيئة التي يشيع فيها الفساد لأنه يضطر على سبيل المثال لدفع الرشاوى المادية والعينية التي تمثل للكثير من المستثمرين ضرائب تزيد من تكاليف تنفيذ الأعمال مما يدفعهم إلى تقليل الإستثمار في هكذا بيئة، ومن ثم ينخفض الطلب الكلي الذي يعمل بدوره على تخفيض معدل النمو الاقتصادي. ومن هذه

(١١) محمود عبد الفضيل ، الفساد وتداعياته في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٤٣٣، مايس، ١٩٩٩، ص٦

(١٢) يعقوب قبانجي، العوامل والاثار في البيئة الاجتماعية ونسق القيم، نشر في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، ص . ٢٦٦.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢٦٧.

الدراسات ما جاء به (ماورو) Mauro إذ بين أن هناك علاقة ثابتة بين الاستثمار والفساد أو ثبت ب إن أ انخفاض مؤشر الفساد من (٤-٦) يؤدي إلى زيادة قدرها (٤%) في معدل الاستثمار و(٥%) في النمو السنوي للدخل الفردي . وهذا يعني أن الفساد يستطيع أن يؤثر بشكل كبير في النمو الإقتصادي من خلال قناة الإستثمار.

ب- تشوه بنية الإنفاق الحكومي: هي القناة الثانية التي يؤثر فيها الفساد على النمو الاقتصادي. حيث تشير الدراسات النظرية والتطبيقية إلى أن مشاريع الإستثمار في القطاع العام تهتئ الفرص الثمينة للمسؤول الحكومي في الحصول على إلى توجيه نفقاتها نحو الرشوة الضخمة لذا فان الحكومات التي يتغلغل فيها الفساد تكون أ أكثر ميلاً المشروعات التي يسهل جني الرشوة فيها وإخفائها وذلك لصعوبة تحديد سعرها في السوق أو لأ إن نتاجها أو عشاها يتم من قبل مؤسسات محدودة كمشروعات البنية التحتية ، الإنفاق العسكري وغيرها . في حين يقل إنفاقها على خدمات التعليم والصحة إذ وجد إن أ انخفاض مؤشر الفساد من (٨ - ٦) يؤدي إلى تحسن في حجم الإنفاق على التعليم بمقدار (٠.٥ %) من الناتج المحلي الإجمالي مما يعمل على رفع 2 معدل النمو الإقتصادي جراء الزيادة في الإستثمار البشري الناجم عن النهوض بالتعليم . علماً نأ هناك علاقة ارتباط عكسية بين الفساد والإنفاق على التعليم الذي يعتبر المكون الوحيد من مكونات الإنفاق 3 الحكومي الذي يبقى إرتباطه بمؤشر الفساد كبير قد يصل إلى (٥٩%)^(١).

إن التأثير الذي يتركه الفساد الإداري والمالي المستشري على مستوى كبار المسؤولين يتعدى مجال خسائر الإستثمار العام وضياح الدخل في الميزانية العامة، فكبار المسؤولين قد يختارون مشاريع ويعقدون صفقات تقتقر إلى المنطقية والجدوى الاقتصادية، حيث يجذب الحكام الفاسدون مشاريع الإستثمارات أالر سمالية الحكومية أكثر من أي نوع آخر من النفقات الحكومية وخاصة في الدول الأ حيث يقل كثر فساداً إنفاق الأموال على الأعمال والصيانة، لذا تنخفض نوعية البنى التحتية التي تمتلكها هذه الدول. كما ويفضلون الإستثمار الحكومي على الإستثمار الخاص ، وهم غالباً ما يدعمون المشاريع ذات القيمة الضئيلة في دفع عجلة الإقتصاد نحو التطور. إذ وجد في إيطاليا أن العديد من مشاريع الإنشاء قد مت إساءة تقديرها ورفع تسعيرها ولم يكن لها أية فائدة اقتصادية سوى في حدود قدرتها على إفراز الرشوات والمكاسب الشخصية^(٢).

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٣.

(١٥) سوزان روزاً كرمان، الفساد والحكم، الأسباب، العواقب، والإصلاح، ترجمة فؤاد سروجي، ط ١، دار الأهلية، عمان ، ٢٠٠٣ ، ص ص ٦٤-٦٦.

المحور الرابع: تأثير الفساد على التنمية السياسية والاقتصادية في العراق. أولاً: دراسة لتداولات الفساد على المستوى السياسي والاقتصادي^(١).

١. فساد دولي: وهذا النوع من الفساد يأخذ مدى واسعاً عالمياً، يتعدى حدود الدول والقارات، من ضمن ما يطلق عليها بالعولمة، بفتح الحدود والمعايير بين البلاد، وتحت مظلة ونظام الاقتصاد الحر وقد بات هذا النوع متفشياً بسبب تطور وسائل الاتصال الإلكتروني، وهو يرتبط بالجريمة المنظمة والعولمة، مستغلاً تحول العالم إلى قرية صغيرة. ترتبط المؤسسات الاقتصادية للدولة داخل وخارج البلد بالكيان السياسي أو قيادته لتمرير منافع اقتصادية نفعية يصعب الفصل بينهما؛ لهذا يوصف هذا النوع من الفساد بكونه أخطبوطياً، يلف كيانات واقتصاديات على مدى واسع ويعد الأخطر نوعاً.

٢. فساد محلي: ينتشر هذا النوع من الفساد داخل البلد الواحد في منشأته الاقتصادية، ومن ضمن المناصب الصغيرة، ومن الذين لا ارتباط لهم خارج الحدود مع شركات أو كيانات كبرى أو عالمية، ويرتبط الفساد الوظيفي التنظيمي بالانتهاكات التي يرتكبها الموظف العام في أثناء تأديته لمهام وظيفته التي تضر بالعمل وانتظامه، ومنها عدم الالتزام بأوقات ومواعيد العمل والحضور والانصراف، أو إضاعة الوقت باستقبال الزوار والانتقال من مكتب إلى آخر، أو تأدية الأعمال الشخصية، والخروج قبل انتهاء ساعات الدوام، والامتناع عن أداء العمل أو التراخي والتكاسل، وعدم تحمل المسؤولية، وإفشاء أسرار الوظيفة وتفضيل الأقارب وما سواها.

يقسم الفساد في ضوء الرأي العام على^(٢): الفساد الأبيض: يعني استحسان العمل أو التصرف المعني من المواطنين والموظفين العاملين بالجهاز الإداري، على حد سواء واتفاقهم بالكامل. الفساد الرمادي: ويؤكد غياب الاتفاق بين المواطنين والموظفين العاملين في الجهاز الإداري للعمل أو التصرف. الفساد الأسود: يعني اتفاق كل من المواطنين والموظفين العاملين في الجهاز الإداري للعمل، أو تصرف معين بأنه غير صحيح. أما من ناحية الغرض فيقسم الفساد على:

- الفساد الناتج عن خدمة الأقارب والأصدقاء والمعارف.
- الفساد الناتج عن استغلال المنصب أو المؤسسة لتحقيق مصالح ذاتية ومنافع شخصية.
- الفساد الناتج عن السرقة العامة بأشكالها المختلفة. وعلى الرغم من الأشكال السابقة للفساد، إلا أنه من الممكن أن يتخذ أنماطاً عديدة:

^(١) الوزاني كنزه، الفساد الاداري على ابعاد التنمية المستدامة في الجزائر ، رسالة ماجستير، جامعة جيلاني، كلية الحقوق، ٢٠١٥.

١ - مخالفة القانون أو إساءة استعمال سلطاته العامة، ويتمثل في مخالفة الموظف لنصوص القانون للحصول على مكاسب ذاتية أو جماعية، كما في إرساء العقود على شركات معينة، خلافاً لأسلوب العطاء الأدنى الذي فرضه القانون.

٢ - الفساد الروتيني: وما يتعلق بالزيادة المبالغ فيها في الإجراءات التي يكون هدفها الظاهر هو حماية المصلحة العامة، في حين أن هدفها الخفي هو إجبار المواطنين على تقديم المزايا والمبالغ للقائمين على تلك الإجراءات المطولة والبطيئة لإنجاز أعمالهم التي هي حق مكفول وفق القانون.

٣ - الفساد الناتج عن الممارسة غير الآمنة للسلطات التقديرية الممنوحة للموظف، ويظهر في أشكال عديدة، كما الحال في منح تسهيلات ومزايا لبعض الموظفين وحرمان البعض الآخر منها، استناداً للسلطات التقديرية الممنوحة للموظف، وهذا النوع يرتبط بتجاوز الموظف لحدود التصرف الأمين والنزيه والموضوعي في سلطات وظيفته

ثانياً: الفساد وسبل المعالجة.

١- هناك ثلاث مؤسسات رقابية في العراق هي:

أ- ديوان الرقابة المالية. تم إنشاء ديوان الرقابة المالية كمؤسسة تدقيق عليا بالعراق قبل السقوط وفق المادة (٦) لسنة ١٩٩٠ مهمتها تزويد الجمهور والحكومة بالمعلومات الدقيقة والخاصة بالعمليات الحكومية والأوضاع المالية لغرض تعزيز الاقتصاد من خلال مهمة التدقيق المالي وتقييم الأداء ولغرض مكافحة الفساد المالي . وأيضاً بعد السقوط تم إعادة العمل به من قبل قوات الاحتلال بالقانون رقم (٧٧) لسنة ٢٠٠٤.

ب- هيئة النزاهة : انشأت بموجب الأمر (٥٥) لسنة ٢٠٠٤ ومهمتها التحقيق في حالات الفساد المشكوك فيها مثل المحسوبية والمنسوبية والتمييز على أساس العرقي أو الطائفي واستغلال السلطة لتحقيق أهداف شخصية أو سوء استخدام الأموال العامة من خلال وضع أسس ومعايير للأخلاق الخدمة العامة وثقافة مبنية على الشفافية والنزاهة والشعور بالمسؤولية التي يستوجب الالتزام بتعليماتها من قبل جميع موظفي الدولة.

ت- المفتشون العموميون . انشأت مكاتب المفتشين بموجب الأمر (٥٧) لسنة ٢٠٠٤ في الوزارات كافة مهمتها المراجعة والتدقيق لرفع مستويات المسؤولية والنزاهة والأشراف على أداء الوزارات ومنع وقوع أعمال التمييز والغش وإساءة استخدام السلطة والحيولة دون وقوعها وتعمل من خلال تقديم التقارير إلى الوزير المعني ويكون التعاون مع هيئة النزاهة لكشف حالات الفساد.

استنتاجات البحث: استنتاجات شاملة عن العلاقة بين المحاصصة السياسية والفساد في

العراق

١. تبين إن الفساد الإداري والمالي ظاهرة قديمة أصابت الجهاز الإداري في العراق منذ نشأة الحكومة العراقية في العشرينيات من القرن الماضي واستفحلت بعد ذلك وزاد بدرجات كبيرة بعد العام ٢٠٠٣، حيث استخدمت الوظيفة لغايات غير رسمية وشخصية مما أدى إلى تفشي ظاهرة الفساد، ضعف الإرادة السياسية لمكافحة الفساد حيث يمنع أعضاء البرلمان من الكشف عن مدخولاتهم ومصادرهم.

٢. افتقار المراقبة والمساءلة من قبل الحكومة للمسببين ابتداءً من الإدارات العليا حيث أصبح العراق ثالث دولة في العالم من ناحية تفشي الفساد فيها حيث كشف الدكتور مهدي الحافظ وزير التخطيط والتعاون الإنمائي السابق على "وجود عملية هدر للثروة تجري بشكل حثيث وعمليات اختلاس للأموال الواردة من الدول المانحة جراء الفساد الإداري المتوارث من النظام البائد المستشري في مؤسسات الدولة".

٣. التحقيق في المخالفات لفترة زمنية طويلة يساهم في تمييع القضايا الجنائية وهروب البعض الآخر قبل المحاكمة مثل ما حصل فعلاً في هروب رئيس هيئة النزاهة نفسها بسبب استدعائه للمساءلة أمام مجلس النواب وسحب الثقة منه في حالة الإدانة (وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون الا انهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون) (الآية ١١، ١٢) من سورة البقرة.

٤. زعزعة القيم الأخلاقية القائمة على الصدق والأمانة والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص وتحول هذه القيم الأخلاقية إلى السلبية وعدم المسؤولية وانتشار الجرائم بسبب غياب القيم.

٥. يؤدي الفساد إلى ضعف الاستثمار وهروب الأموال خارج البلد في الوقت الذي كان من المفروض استغلال هذه الأموال في إقامة مشاريع اقتصادية تنموية تخدم المواطنين من خلال توفير فرص العمل.

٦. يؤدي الفساد بالإضافة إلى هجرة أصحاب الأموال هجرة أصحاب الكفاءات والعقول الاقتصادية خارج البلاد بسبب المحسوبية والوساطة في شغل المناصب العامة. مما يؤدي إلى ضعف إحساس المواطن بالمواطنة والانتماء إلى البلد.

- توصيات للسياسات العامة والحلول المقترحة

١. وضع المناهج التربوية والثقافية عبر وسائل الإعلام المختلفة لإنشاء ثقافة النزاهة وحفظ المال العام عن طريق استراتيجية طويلة المدى لغرض تحقيق الولاء والانتماء بين الفرد والدولة حيث إن القانون ليس هو الرادع الوحيد للفساد وإنما يجب إن تكون هناك ثقافة النزاهة وحفظ المال العام.

٢. إعطاء الدور الريادي لوزارات الثقافة والتعليم العالي والتربية والعلوم والتكنولوجيا لوضع منهج دراسي لكل المراحل لتلبية ثقافة الحرص على المال العام والنزاهة في التعامل وتقليص روح الأنانية الفردية والسمو بالروح الجماعية.
٣. تفعيل دوائر المفتشين العامين واللجان الفرعية للمراقبة والنزاهة حسب الاختصاصات ضمن الوزارات المعنية.
٤. إصدار قوانين صارمة لمنع هدر الأموال العامة والفساد الإداري والمسائلة الجدية لهم .
٥. إنشاء أجهزة أمنية تراقب التصرف بالأموال العامة قد ترتبط برئاسة الوزراء مباشرة أو ضمن أجهزة وزارة الداخلية .
٦. تعديل قانون الحصانة الممنوح للوزراء وأعضاء مجلس النواب لتمكين الجهات القضائية في التحقيق والمسائلة في قضايا الفساد المرفوعة ضدهم .
٧. هناك مخصصات غير ضرورية جدا تدفع لأعضاء مجلس النواب والوزراء ومن هم بدرجاتهم وهي مخصصات (حمايات خاصة + مستشارين + هناك مخصصات ترفيفية عن كل سفرة سياحية للبرلماني) الاختيار الصحيح للأشخاص النزيهين من هيئات الرقابة والمفتشين والنزاهة.
٨. خلق رأي عام يرفض الفساد دينياً وأخلاقياً لأثاره السلبية في التنمية الاقتصادية الشاملة أي تنقيف المجتمع وتحويل الولاء بصورة تدريجية من العائلة والعشيرة إلى الأمة والدولة مكافحة البطالة والتضخم (ويصفها البطالة المقنعة) عن طريق توفير فرص العمل وتشجيع الاستثمار المحلي ومنع الاستيراد لتنشيط الصناعة الوطنية .
- ٩- استخدام الطرق الفعالة للحد من ظاهرة تسهيل الأموال التي تتبعها الشبكات العالمية وبضمها المافيا لتقدير استثماراتها المشوهة إلى الخارج عن طريق تبيض أموالها والوقوف بحزم ضد تبيض هذه الأموال.
- ١٠- التحفيز على القيام بالواجب وعدم ارتكاب المخالفات عن طريق الترغيب والترهيب.
- ١١- التعاون مع دول الجوار في مسك الحدود لمنع التهريب والتجارة بالأسلحة وبالمخدرات وبالبشر وغير ذلك.
- ١٢- ترسيخ الديمقراطية التي إذا أنضجت ستلغي المركزية أو الفساد الناتج عنها .
- ١٣- تعميق دور الإدارة العليا من خلال تكثيف الجهود لتطويق مشكلة الفساد والسيطرة عليها ومعالجته والوقاية من عودته من خلال اتخاذ القرارات الحاسمة وكذلك العمل على تشكيل لجنة عليا مستقلة لمكافحة الفساد من خلال الصلاحيات التي تمنح لها وكذلك الاختبار الصحيح

لأعضاء اللجنة (خارج نطاق الخدمة المدنية) إن يكون لها استقلال وتقوم بتقديم تقاريرها إلى أعلى سلطة وبشكل مباشر وليس من خلال أي جهة سواء كانت تشريعية أو تنفيذية. وكذلك العمل على تحقيق العدل واقتلاع الحرمان من جذوره باعتباره احد الموارد التي تغذي الفساد الإداري والمالي من خلال (العمل والإنتاج).

قائمة المصادر

- ١- ابراهيم ابراش، علم الاجتماع السياسي، رام الله: منشورات اي كتاب، ٢٠١٣.
- ٢- أحمد مصطفى صبيح، الرقابة المالية والإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري، دار الفكر للطباعة، سوريا، ٢٠١٦.
- ٣- جابر حبيب جابر، عرقنة الديمقراطية التوافقية، جريدة الشرق الأوسط، العدد (١١١٦٣)، في ٢١
- ٤- حسين عليوي ناصر، الفساد المالي والإداري في العراق، مركز الرافدين للحوار، ٢٠٢٣.
- ٥- سوزان روزا كرمان، الفساد والحكم، الأسباب، العواقب، والإصلاح، ترجمة فؤاد سروجي، ط ١، دار الأهلية، عمان، ٢٠٠٣.
- ٦- محمود عبد الفضيل، الفساد وتداعياته في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٤٣٣، مايس، ١٩٩٩.
- ٧- مدحت كاظم القريشي، الفساد الإداري والمالي في العراق، اسبابه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته، شبكة الاقتصاديين العراقيين، بغداد، ٢٠١٢، على الموقع: iraquieconomists.net/ar/2012/09.
- ٨- موقع انترنت <https://alummcenter.com/?p=2437>.
- ٩- همام الشماع، العراق وظاهرة الفساد الإداري والاقتصادي، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٩.
١٠. الوزاني كنزه، الفساد الإداري على ابعاد التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة جيلاني، كلية الحقوق، ٢٠١٥.
١١. يعقوب قبانجي، العوامل والآثار في البنية الاجتماعية ونسق القيم، نشر في كتاب الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية.
١٢. التقرير الوطني لحال التنمية الوطنية ٢٠٠٨،



للعلوم الانسانية والتطبيقية



وزارة التعليم العالي
والبحث العلمي

Ministry of Higher Education & Scientific Research

AL-SALAM UNIVERSITY COLLEGE

Issued by the University College of Peace



The international number of the magazine:(3402 - 2522)
ISSN- 2959-555X (Print) / ISSN- 2959-5541 (Electronic)
<https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/74>

NO.19
A.H 1446
A.D 2025

Registration No. at the House
Of books and documents:
(2127) - year (2015)

مكتبة مرمر

موبايل: 07704250907